

لكل ذلك فان تأمين رؤوس الاموال والاستثمارات اللازمة لصناعة النفط العربية لو أمنها وتخلصنا من شركات النفط الاجنبية ليست مشكلة او عائقا على الاطلاق ويمكن بكل سهولة الاستمرار في تأمين هذه الاستثمارات وما تحتاج اليه الصناعة المؤممة من توظيفات جديدة .

اما من الناحية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بصورة خاصة بتسويق نفطنا في الاسواق الرئيسية الاستهلاكية ، فمما لا شك فيه ان هذه المشكلة تبدو لاول وهلة اكثر تعقيدا من غيرها من المشاكل التي يمكن ان تواجهنا عند تأمين النفط العربي . وذلك بالنظر الى ان شركات الكارتيل العالمي للبتترول تسيطر على اغلب أسواق النفط في العالم غير الاشتراكي ولذا فلربما حاولت هذه الشركات عند تأمينها مقاطعة النفط العربي وغلق الاسواق التي تسيطر عليها في وجهنا .

فهل هنالك بالفعل مشكلة حقيقية لا يمكن التغلب عليها ستواجهنا بهذا الصدد في حالة تأمين نفطنا ؟

لنحاول ان ندرس هذه المشكلة بهدوء وموضوعية ، ولو بايجاز ، في ضوء تحليل رصين لمعطيات السوق العالمية للبتترول ومدى اهمية البترول العربي في هذه السوق العالمية . ان صادرات النفط العربي من جميع اقطاره المنتجة قد تجاوزت ، حسب معدل عام ١٩٧١ ، (١٥) مليون برميل يوميا وقد وصل معدلها في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٢ : (١٦) مليون برميل يوميا ، وهي تتزايد باستمرار ومن المقدر ان تتضاعف في بداية الثمانينات فتصل الى (٣٠) مليون برميل يوميا . وان من المؤكد ، ومن الحقائق التي لا يمكن ان يتطرق اليها اي شك ان البلدان العربية المنتجة للنفط لو قامت كلها بتأمين النفط لاضطرت البلدان المستهلكة الى شراء نفطنا المؤم ، بعد نفاد كميات المخزون لديها منه والذي لا يزيد عن مقدار احتياجاتها لثلاثة الى ستة اشهر على الاكثر ، نظرا لان اغلب هذه البلدان لا سيما اكبر البلدان المستهلكة لنفطنا (بلدان اوربا الغربية واليابان) ، لا تملك اي احتياطي من النفط او ان ما تملكه لا يكفي لسد احتياجاتها المحلية ، وليست هنالك أية مصادر اخرى لتصدير النفط في العالم تكفي للحلول محل صادرات النفط العربي بكمياتها الهائلة التي ذكرناها ، فالولايات المتحدة الامريكية ، اكبر بلد منتج للنفط في العالم قد اصبحت بلدا مستوردا وهي لن تستطيع بكل تأكيد تزويد البلدان المستهلكة الكبرى لبترونا — وهي حليفاتها الغربية — باحتياجاتها الضخمة والحلول محل صادرات نفطنا . وتصريحات بعض المسؤولين الامريكيين في المدة الاخيرة بينت صراحة بانه لو حدث توقف في تدفق نفط الشرق الاوسط لاوروبا الغربية فسان الولايات المتحدة لن تستطيع ان تمدها بالنفط اللازم (وكنموذج على ذلك تصريحات جون ايروين ، نائب وزير الخارجية الامريكي ، في شهر مايو ١٩٧٢ ، امام المجلس الوزاري السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والتي سبق ان اشرنا اليها ، حيث كرر الحقيقة المعروفة من ان الولايات المتحدة قد اصبحت منذ الخمسينات بلدا مستوردا للنفط . وازدادت وارداتها من النفط ستصل حوالي عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٢ مليون برميل يوميا اي ما يعادل نصف احتياجاتها تقريبا ، والقسم الاكبر من هذه الواردات كما صرح ايروين لا يمكن ان يأتي الا من الشرق الاوسط ، ولذا فان اقتصادها سيتعرض للخطر لو توقفت هذه الواردات ، حسب كلام ايروين . فكيف بها تصدر كميات كبيرة للخارج ؟) . ان اكثر ما يمكن توقعه هو ان تبادر الولايات المتحدة لنجدة اوروبا الغربية في حالة طوارئ ولفترة محدودة وقصيرة لتلافي آثار الانقطاع العام والمفاجيء ، ولكن امريكا لا تستطيع ان تصدر كميات كبيرة ولفترة طويلة . وقد رأينا كيف انها هي نفسها قد اصبحت بلدا مستوردا وبكميات كبيرة متزايدة . ويجب ان لا ننسى هنا بان النفط الامريكي مرتفع السعر جدا بالنسبة للنفط العربي ، والبلدان المستهلكة